United Nations Economic and Social Commission for Western Asia

ورقة للعرض على اللجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات
الاجتماع (44) - (2019/6/26،27)

حول الإطار الاستراتيجي لـ

الأجندة الرقمية العربية 2030

(إطار استراتيجي لربط استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة)

إعداد

قسم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مقدمة

فرضت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفسها كإحدى أهم الأدوات الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم خلال العقدين الأخيرين، وذلك منذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS والتي عقدت في تونس عام 2005. وحاليا تعتمد هذه التكنولوجيا إلى حد كبير على استخدام شبكة الإنترنت وما تقدمه من خدمات تعود لطبيعة هذه الشبكة العولمة التي تتجاوز الحدود الجغرافية للدول.

وبات التكامل الإقليمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد أهم المواضيع المطروحة على الساحة خلال السنوات الأخيرة لأنه يسمح بتعظيم الاستفادة من هذه التكنولوجيا. ولم يعد هذا التكامل مجرد مرحلة لاحقة متممة لسياسات واستراتيجيات وطنية ناجحة، وإنما بات أحد مقومات نجاح تلك السياسات والاستراتيجيات الوطنية في العديد من المناطق باعتبار أن الفوائد المرجوة من الخدمات المقدمة عبر تلك التكنولوجيا سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية تحتاج عادة إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستخدمين. وبالتالي لا بد من العمل على إزالة جميع العوائق التي تحد من وصول الخدمات إلى المستخدمين، وهذا من أهم غايات التكامل الإقليمي.

وقد تبلورت مبادرات التكامل الإقليمي على شكل أجندات إقليمية رقمية، تحدد أهدافاً عريضة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المدى البعيد. وتحدد هذه الأهداف عادة بما يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعتبر الأجندات الرقمية وثائق ذات صيغة شاملة، تمهد لاحقاً لإعداد وثائق استراتيجية محكمة تنبثق عن الأجندات معتمدة على الدراسات والتحليلات والأهداف التي تقدمها.

ومن أهم الأمثلة لتلك الوثائق الأجندة الرقمية الأوروبية التي أعدت في سنة 2010، والتي نتج عنها لاحقاً إعداد استراتيجية السوق الموحد الرقمي الأوروبي (Single Digital Market) في سنة 2015 والتي ما زالت حالياً موضع التنفيذ.

وفي هذا السياق، وتحت إطار التعاون القائم بين منظمة الاسكوا وجامعة الدول العربية المتعلق بدعم الاسكوا لجميع النشاطات والمشاريع والمبادرات التي تستهدف تسريع عملية تحقيق أهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة واعتمدتها الجمعية العامة في عام 2015، **تقوم الإسكوا حالياً بإعداد النسخة النهائية من الأجندة الرقمية العربية، والتي تأتي تتويجاً لسلسة من الدراسات الإقليمية التي أعدتها الإسكوا خلال السنتين الماضيتين على عدد من المحاور الاستراتيجية، تعطى هذه الورقة نبذة عنهم في الفصل الثاني حول مدخلات الأجندة الرقمية العربية Arab Digital Agenda 2030.**

أولاً - مكونات الأجندة الرقمية العربية 2030

تعتمد وثيقة الأجندة الرقمية العربية على عدد من الدراسات والمدخلات الاستراتيجية التي أعدتها الإسكوا في العاميين الماضيين، ومنها تقريرها حول الاقتصاد الرقمي وتقارير التنمية الرقمية العربية وخارطة الطريق العربية حول حوكمة الإنترنت. وتقدم بذلك تحليلا شاملاً لاحتياجات المنطقة العربية فيما يخص تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتي تم تحديدها بما يخدم الوصول إلى أهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة واعتمدتها الجمعية العامة في عام 2015.

The current version of the Arab Digital Agenda is a Draft work-in-progress, that has not yet been subject to official editing by the United Nations

وتتوزع تحليلات ودراسات الأجندة الرقمية على عدد من المكونات الفرعية يبينها الإطار الاستراتيجي أعلاه.

وتتضمن الأجندة الرقمية العربية دراسة لكل مكون من المكونات الفرعية مبنية على تحليل المؤشرات الوطنية والإقليمية ذات الصلة في ضوء متطلبات أجندة التنمية المستدامة، وتحديد الأهداف المرجوة والتي يجب بلوغها لتحقيق تلك المتطلبات، متبوعة بعدد من المقترحات والتوصيات التي يتوقع أن يؤدي تنفيذها إلى بلوغ الأهداف المذكورة.

شكل توضيحي لعلاقة الأجندة الرقمية العربية 2030

بالوثائق العربية الأخرى ذات العلاقة

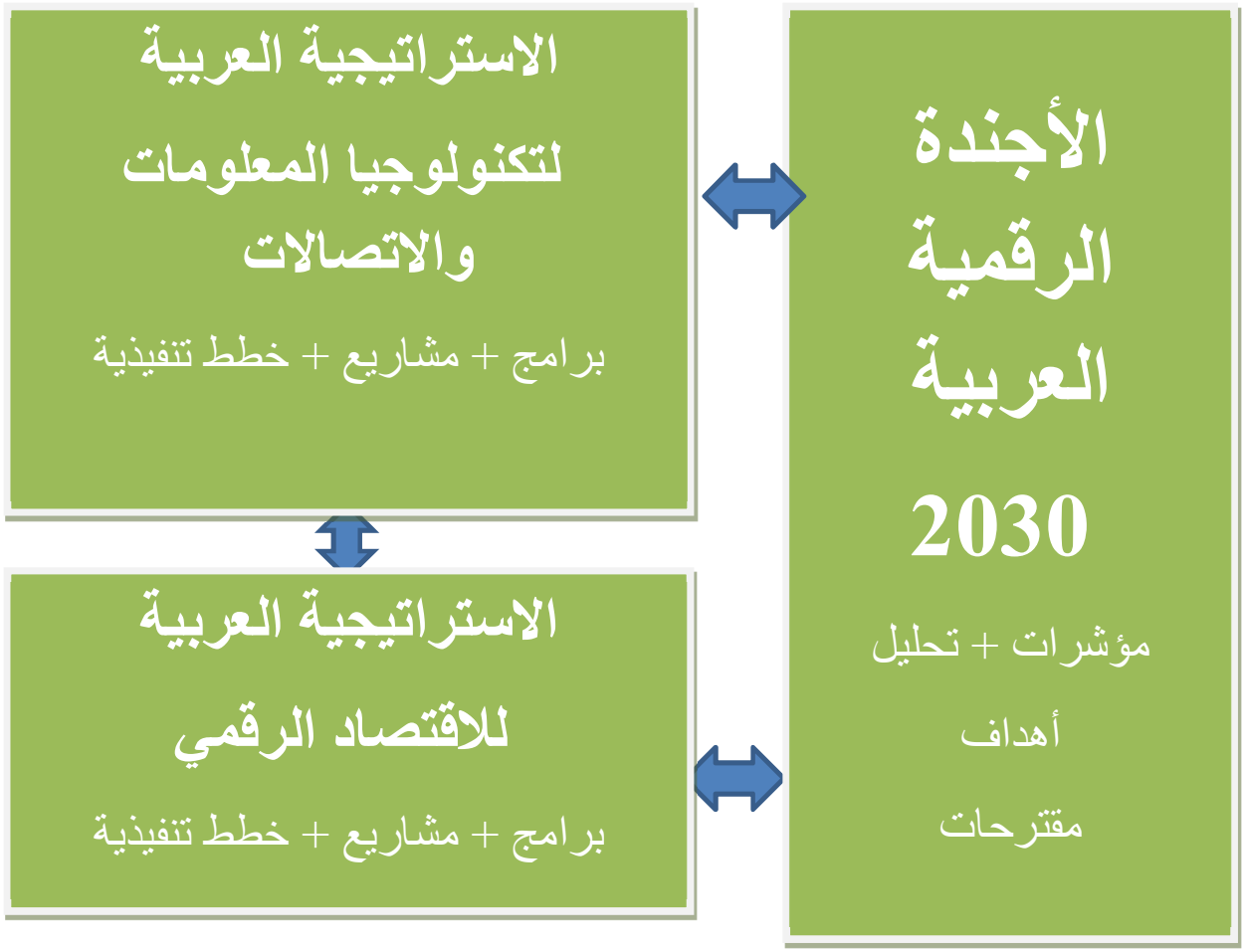

هيكلية الأجندة الرقمية العربية 2030

1- Introduction

2- ICT and Development

2-1 The WSIS process

2-2 The 2030 Agenda for Sustainable Development

2-3 ICT for SDGs

3- International Experiences for Regional Digital Agendas

3-1 The DIGITAL AGENDA FOR EUROPE

3-2 The DIGITAL AGENDA FOR LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN

1. Digital Infrastructure
2. Digital transformation and the digital economy
3. Regional digital market
4. Digital government
5. Culture, inclusion and digital skills
6. Emerging technologies for sustainable development
7. Governance for the information society

4- Related Activities in the Arab Region

The Regional Plan of Action for Building the Information Society

Regional profiling of the information society

Arab ICT strategy

Arab Roadmap for Internet Governance

5- Defining the Arab Digital Agenda (ADA)

5-1 Main theme for ADA: ICT4SD

5-2 ADA pillars and actions

The current version of the Arab Digital Agenda is a Draft work-in-progress, that has not yet been subject to official editing by the United Nations

5-3 Pillar 1: ICT Infrastructure

5-3-1 Indicators on service provisioning: Focus on Internet penetration

5-3-2 Internet infrastructure

5-3-3 Proposed actions

5-4 Pillar 2: Public Policies and Governance

5-4-1 Digital policies and strategies

5-4-2 Legal and regulatory framework

5-4-3 Proposed actions

5-5 Pillar 3: Digital Economy

5-5-1 The digital economy concepts

5-4-2 Digital economy in Arab countries

5-5-2 Proposed actions

5-6 Pillar 4: ICT, Institutions and Society

5-6-1 ICT and impact on society

5-6-2 E-Government

5-6-3 ICT and society in Arab countries

5-6-3 Proposed actions

5-7 Pillar 5: ICT and Culture

5-7-1 Culture as part of sustainable development

5-7-2 Cultural activities supported by ICT

5-7-3 ICT and culture in the Arab region

5-7-4 Proposed Action

ثانياً - مدخلات الأجندة الرقمية العربية 2030

كما سبق، فإن الأجندة الرقمية العربية ترتكز على أربعة مدخلات كبرى قامت الإسكوا بإعدادها مع الشركاء والخبراء والمنظمات ذات العلاقة على مدار عامين من البحوث والمشاورات الإقليمية والدولية: ويبنها الشكل التالي تلك المدخلات.

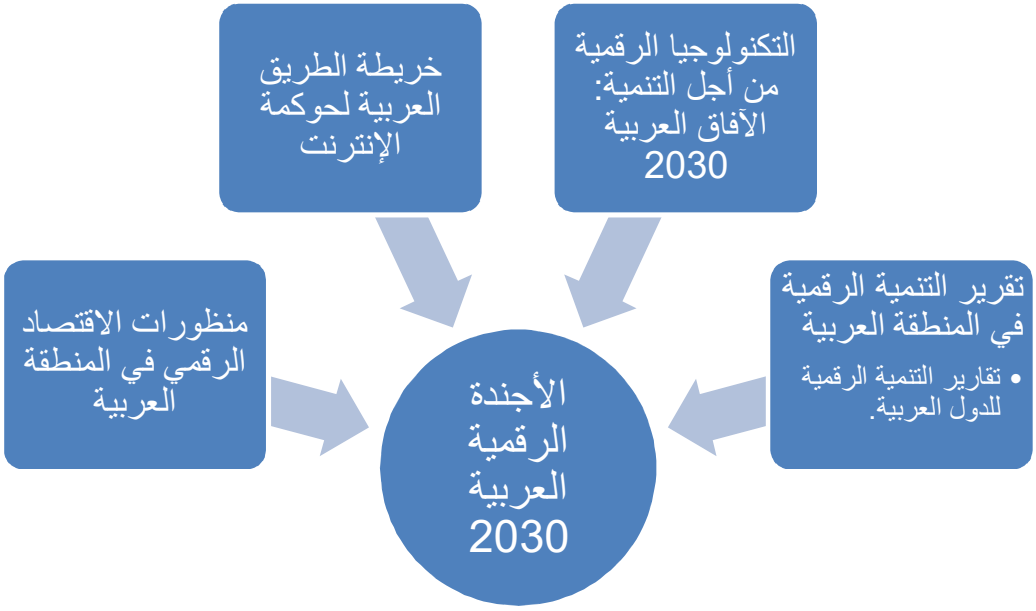

1- المُدخل الاستراتيجي الأولى

خريطة الطريق العربية لحوكمة الإنترنت

تقدم الدراسة التي أعدت في إطار التعاون بين لأمانة التنفيذية للإسكوا والأمانة العامة جامعة الدول العربية في مجال حوكمة الإنترنت إطارا استراتيجيا واضحا لمعالجة مسائل حوكمة الإنترنت من منظور إقليمي، مما يهدف إلى مساعدة صناع القرار وجميع أصحاب المصلحة في المنطقة العربية الذين يشاركون في إعداد الخطط الوطنية والإقليمية لحوكمة الإنترنت للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في التنمية المستدامة.

ومن أجل الاعداد لخريطة الطريق تم تحديد الأولويات الاستراتيجية للمنطقة العربية من خلال محاولة إيجاد أوجه التقاطع بين قضايا حوكمة الإنترنت العالمية والاحتياجات الإقليمية.

The current version of the Arab Digital Agenda is a Draft work-in-progress, that has not yet been subject to official editing by the United Nations

ونظراً إلى الاهتمام العالمي الذي توليه جميع وكالات الأمم المتحدة، يليها منتدى حوكمة الإنترنت، لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030، ونظراً إلى الوضع الإقليمي حيث تصنّف معظم البلدان العربية "بلداناً نامية" ما يجعلها معنية أكثر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من البلدان المتقدمة، بات من البديهي أنه يتعيّن على المرحلة القادمة من المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت أن تتبع الاتجاه العالمي وتدرج دعم أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 ضمن موضوعاتها الرئيسية. بالتالي، فإنه فقد حددت خريطة العربية لحوكمة الإنترنت هذا الاتجاه في المنطقة العربية. واعتمدت المحاور التالية، والتي سوف يتم التداول حولها فمن خلال فعاليات المنتدى العربي الخامس لحوكمة الإنترنت الذي تعقده الإسكوا بالشراكة مع جامعة الدول العربية، وذلك في الربع الأخير من 2019.

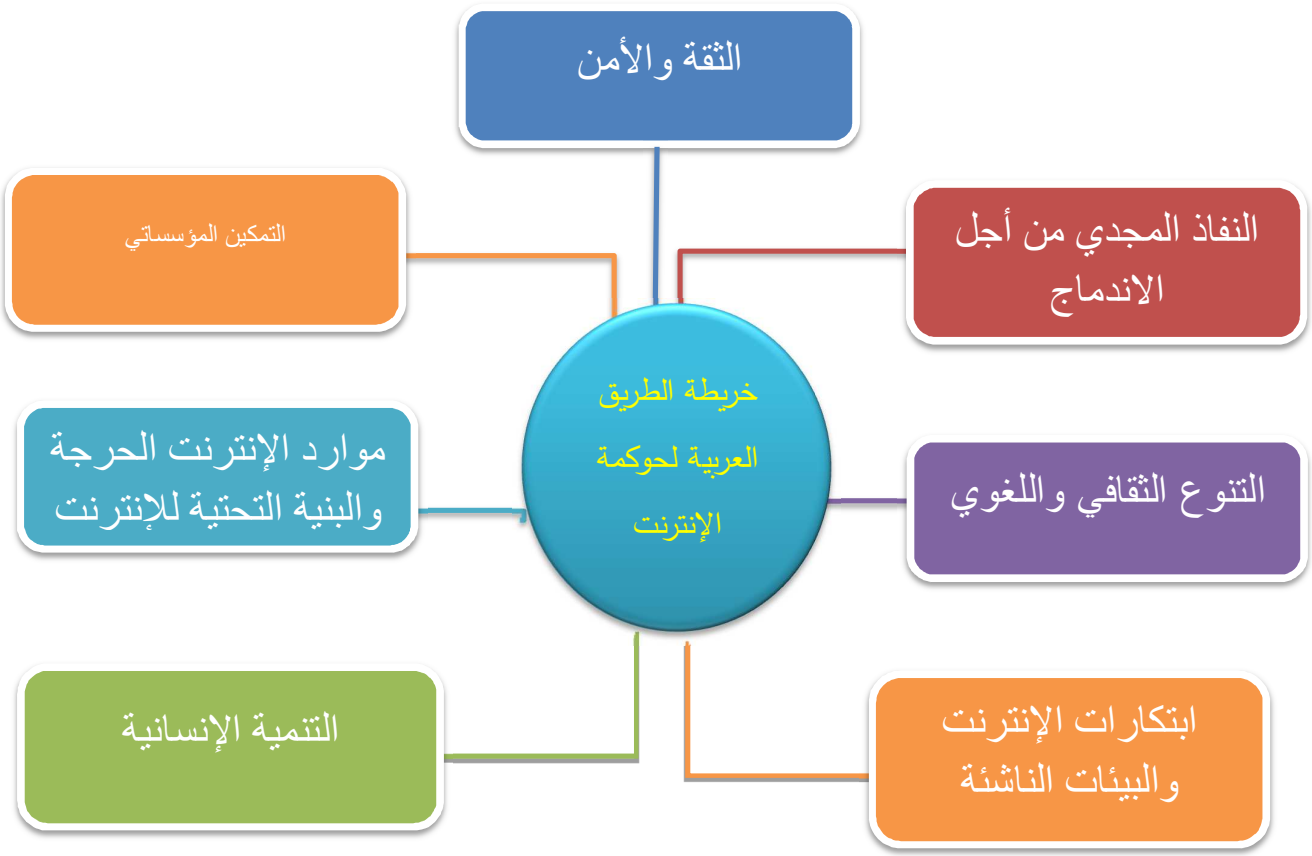

2- المُدخل الاستراتيجي الثاني

أفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية

في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية لتشجيع تغيير السياسات لاستخدام التكنولوجيات الرقمية لأغراض التنمية المستدامة، أطلقت في عام 2018 مطبوعة بعنوان **"أفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية"** (E/ESCWA/TDD/2017/2).

تهدف الدراسة إلى إذكاء الوعي بشأن الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة. والاقتصاد الرقمي مفهومٌ يشير إلى انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المساعي الاجتماعية والاقتصادية، ما يوسّع نطاق الفرص، ويحفّز النمو الاقتصادي، ويحسّن توفير الخدمات العامة. وللاقتصاد الرقمي دور هام في بناء "مجتمعات ذكية" تعزز قدرات جميع الجهات الفاعلة، والسلطات العامة، والحكومة، ومشاريع الأعمال، والمواطنين، ولا سيما الشباب والنساء، في سبيل اتخاذ القرارات المثلى والمستنيرة والحد من عدم المساواة. ولا تقل ثورة الاقتصاد الرقمي أهمية عن الثورات الصناعية السابقة التي ترافقت مع بدء استخدام طاقة البخار، ومحركات الاحتراق، والكهرباء.

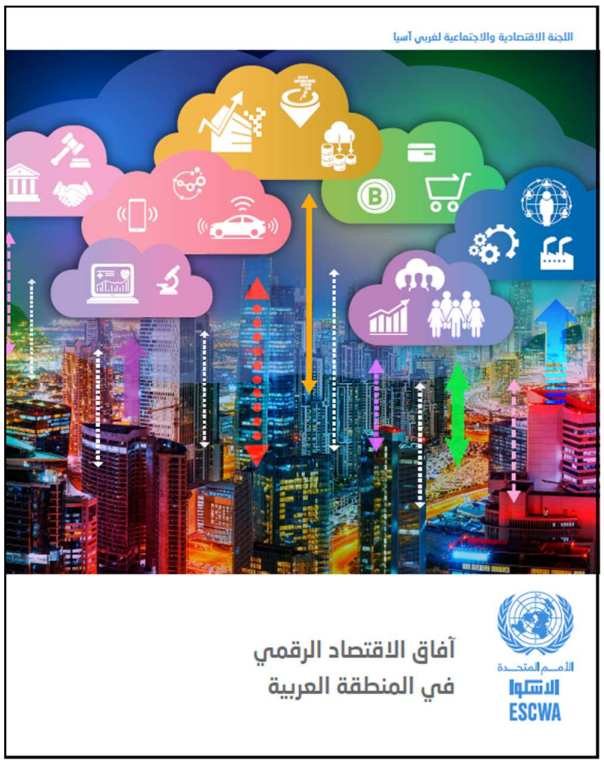

ولا يمكن أن تبقى المنطقة العربية بمنأى عن هذه الثورة في الاقتصاد الرقمي بل ينبغي أن تستفيد مما تتيحه من منافع، وأن تعالج ما تفرضه من مخاطر. ولا بد أن تستفيد البلدان العربية، مع ما تزخر به من قدرات بشرية عالية، وشباب متعلمين، وموارد مالية كثيفة، وموقع جغرافي محوري، من الموارد التي يتيحها الاقتصاد الرقمي لتحويل اقتصاداتها ومجتمعاتها. وقد باتت هذه الضرورة أكثر إلحاحاً اليوم لأن الاقتصاد

The current version of the Arab Digital Agenda is a Draft work-in-progress, that has not yet been subject to official editing by the United Nations

الرقمي يحوّل العالم والاقتصاد في ظل العولمة من خلال التأثير على سلاسل القيمة العالمية، ما يحتّم على البلدان الحفاظ على موقعها في العالم وتحسينه.

لذا فقد ركزت هذه الدراسة على تعزيز الوعي بشأن الاقتصاد الرقمي، ومساعدة صانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في المنطقة العربية في تحديد المجالات ذات الأولوية في الاقتصاد الرقمي، وإعداد خطط عمل رقمية على المستوى الوطني لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، ما يساعد بدوره على معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ومن شأن خطة العمل الشاملة والناجعة حول الاقتصاد الرقمي أن تزوّد البلدان العربية بأداة هامة تسترشد بها على مسار تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. وتتناول هذه الوثيقة العديد من المسائل التي قد تساعد في وضع خطط عمل ناجحة في مجال الاقتصاد الرقمي، بحيث أن الدراسة قد ناقشت بعض المكونات الأساسية للاقتصاد الرقمي من خلال تحليل جوانب العرض والطلب في الاقتصاد الرقمي، فألقت الضوء على الوضع الدولي في هذا المجال قبل أن تقدم عرضا تحليليا لأهم هذه العناصر في المنطقة العربية. يوفر الشكل التالي إطارًا يتضمن المكونات الرئيسية لجوانب العرض والطلب في الاقتصاد الرقمي كما تم تناوله في الدراسة.

جانبا العرض والطلب للاقتصاد الرقمي

المصدر: الإسكوا.

3- المُدخل الاستراتيجي الثالث

التكنولوجيا الرقمية من أجل التنمية: الافاق العربية في عام ٢٠٣٠

في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية لتشجيع تغيير السياسات لاستخدام التكنولوجيات الرقمية لأغراض التنمية المستدامة، أطلقت في عام 2019 مطبوعة بعنوان **"التكنولوجيا الرقمية من أجل التنمية: الآفاق العربية في عام 2030"** (E/ESCWA/TDD/2017/3). وهدفت الدراسة إلى مناقشة مجموعة من القضايا المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية التي تلتقي عندها القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة عام 2030.

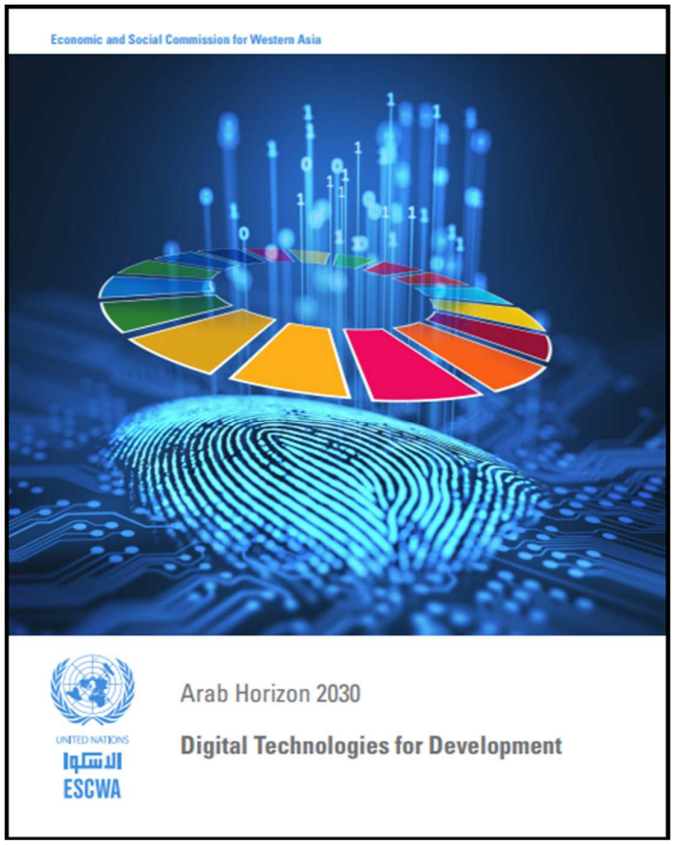

ويستعرض الجزء الأول من الدراسة في الفصل الأول خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ويركز على دور التكنولوجيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما تؤكد عليه الخطتان. ويناقش أيضاً الاستعراض العشري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك التحديات والأولويات في الفترة المؤدية إلى عام 2030. ويعرض الفصل الثاني إطاراً تحليلياً يحدّد العلاقة بين القضايا المواضيعية المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية وأهداف التنمية المستدامة. ويستعرض الفصل الثالث بإيجاز وضع البلدان العربية بالنسبة إلى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة بالاستناد إلى بيانات من مطبوعات الإسكوا، ويسلّط الضوء على الدور الذي يمكن أن يكون للتكنولوجيات الرقمية في التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها المنطقة.

The current version of the Arab Digital Agenda is a Draft work-in-progress, that has not yet been subject to official editing by the United Nations

ويستعرض الجزء الثاني الوضع في البلدان العربية في مجالات مواضيعية مرتبطة بالتكنولوجيات الرقمية وأثرها على أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الاستراتيجيات الرقمية؛ وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والأمن السيبراني؛ والفجوة الرقمية؛ والتطبيقات الإلكترونية؛ والحكومة الإلكترونية. ويتناول الفصل الرابع السؤال العام عن كيف يمكن للسياسات العامة أن تعزز دور التكنولوجيات الرقمية في تحقيق التنمية. ويركز الفصلان الخامس والسادس على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما على الجوانب الصناعية للتكنولوجيات الرقمية وأثرها على الاقتصاد والنمو وفرص العمل، والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتناول الفصل السابع موضوع الأمن السيبراني. وتركز الفصول الثامن والتاسع والعاشر على استخدام التكنولوجيات الرقمية وأثرها من خلال الوصول إلى الإنترنت في مساعٍ اجتماعية واقتصادية مختلفة: فيتناول الفصل الثامن عدد الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت ولأي غرض؛ ويحلل الفصل التاسع استخدام التكنولوجيات الرقمية في التجارة، والصحة، والتعليم؛ ويركّز الفصل العاشر على استخدام الحكومات للتكنولوجيات الرقمية لتحسين تقديم الخدمات العامة.

وتندرج الفصول من 4 إلى 10 عن المجالات المواضيعية ضمن أربعة أقسام: (أ) تحديد سياق المجال المواضيعي من حيث أثره على أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد علاقته بخط (خطوط) عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛ (ب) مناقشة السياسات السائدة، بما في ذلك الثغرات الحالية بالمقارنة مع البلدان الأكثر تقدماً وآثارها المستقبلية؛ (ج) رؤية لعام 2030 تليها توصيات لتغيير السياسات، مع مراعاة الموارد، والقدرات البشرية، والتوقعات الإنمائية؛ (د) مقارنة بين مسار الأمور إذا ما استمرت على حالها، ومسار يراعي آفاق عام 2030.

ويتضمن الجزء الثالث من الدراسة ملخصاً عن رؤية عام 2030، ومقترحات للتوصيات السياسية في كل من المجالات المواضيعية السبعة المذكورة. ومن التوصيات الرئيسية:

(أ) وضع استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني تركّز على الفرق الوطنية للتصدي للطوارئ الحاسوبية، ولا يتوقف هدفها على تفادي التهديدات السيبرانية بل تسعى إلى تعزيز التنسيق بين جميع الجهات المعنية، ودعم صياغة قوانين تتصدى بشكل أفضل للجرائم الإلكترونية، وزيادة الوعي على المستوى الوطني، وتنظيم أنشطة لبناء القدرات؛

(ب) تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية ليصير أقل اعتماداً على الواردات، ويحسّن من اندماج البلدان العربية في سلاسل القيمة العالمية، فيزيد من مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل؛

(ج) تطوير بنية أساسية بنوعية جيّدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة وتعميم استخدامها واستخدام الخدمات الإلكترونية والتطبيقات ذات الصلة لأغراض التنمية؛

(د) تطوير منصات وطنية وإقليمية للتجارة الإلكترونية، وحلول للدفع عبر الأجهزة المحمولة، فتصير التجارة الإلكترونية أداة للتحول الاقتصادي تشمل جميع الجهات المعنية؛

(هـ) تطوير الاستراتيجيات الوطنية للتطبيب عن بُعد، وإشراك جميع الجهات المعنية من أجل تحسين الصحة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات الذكية للرعاية الصحية عن بُعد؛

(و) تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، بما في ذلك منصات الدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة، بموازاة إصلاح أساليب التعليم لزيادة إمكانية الوصول والاتصال الإلكتروني؛ وتسهم هذه التدابير في تحسين نتائج التعليم من خلال تعزيز الرصد ومشاركة الطلاب في برامج التقييم؛

(ز) تحسين تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية التي تسعى إلى تلبية الاحتياجات والأولويات المحلية، وزيادة توفّر البيانات الحكومية المفتوحة، فيتمكّن المواطنون من المشاركة في صنع السياسات واتخاذ القرارات، ما يسهم في تحسين الفعالية والمساءلة في الخدمات العامة؛

(ح) اعتماد نَهجٍ متكامل في إنفاذ السياسات يشمل جميع أصحاب المصلحة، ويراعي احتياجات المرأة والرجل، ويُشرك الشباب في جميع مراحل صنع السياسات.

4- المُدخل الاستراتيجي الرابع

تقارير التنمية الرقمية على المستويين الوطني والإقليمي

(قيد الإعداد والإصدار في النصف الثاني من عام 2019)

تعتبر تلك التقارير الأوّلى من نوعها في المنطقة العربية، ويتضمن لمحة عن التحوّلات الأخيرة في اتجاهات التكنولوجيا الرقمية وسلوكيات المستخدمين على المستويين الدولي والإقليمي والوطني.

كما تستعرض التقدم المحرز في نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية منذ عام 2015، وذلك من خلال عدد من التقارير الوطنية للتنمية الرقمية التي أعدتها البلدان العربية المشاركة مع الاسكوا في هذه العملية.

ومن أجل تنفيذ هذا العمل، وضعت الاسكوا نموذج توجيهي يتضمن مجموعة أدوات متعددة القطاعات تأخذ بالاعتبار الروابط القوية بين أهداف التنمية المستدامة وخطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

تقييم التنمية الرقمية الوطنية

بعد إصدار الدراسة المشار إليها في المحور الاستراتيجي الثالث، واصلت الأمانة التنفيذية للإسكوا المشاورات مع أصحاب المصلحة، وحددت ضرورة وضع خط أساس يكون المرجع في

قياس التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتسخير التكنولوجيات الرقمية لأغراض التنمية المستدامة. وسيكون خط الأساس وضع البلدان العربية في هذا الصدد في عام 2019؛ ويُحدَّد هذا الخط باستخدام مجموعة أدوات متعددة القطاعات وضعتها الإسكوا لبحث مجالات سياستيه محددة، ما يساعد البلدان في إعداد تقارير وطنية عن التنمية الرقمية.

وتتضمّن مجموعة الأدوات نموذجاً للتقارير الوطنية، وسُبُلاً لجمع المعلومات الكمية والنوعية عن السياسات والمبادرات والخطط وأدوات القياس الوطنية في مجال التنمية الرقمية. وتُظهِر المنهجية جلياً الترابط بين نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة. ويبدأ العمل ضمن خمس مجموعات مواضيعية هي:

(أ) الأطر الاستراتيجية – القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة؛

(ب) الدولة – البنية الأساسية والحوكمة والبيئة القانونية؛

(ج) الاقتصاد – الإنتاج والقدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي؛

(د) المجتمع – التحوّل في الإدارة العامة والإدماج الاجتماعي؛

(ه) الثقافة والإعلام – الهوية الثقافية والتنوع اللغوي ووسائل الإعلام.

وتتضمن مجموعة الأدوات أيضاً الاستبيان المستخدم في دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية، التي كانت تجريها مباشرة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وبدءاً من عام 2019، ستباشر الأمانة التنفيذية للإسكوا بإجراء الدراسة الاستقصائية على المستوى الإقليمي، كجزء من عملية التقييم.

وقد عيّنت الدول الأعضاء جهات تنسيق لإعداد التقارير الوطنية للتنمية الرقمية. وفي عام 2018، استخدمت عشر دول مجموعة الأدوات وتعاونت مع الأمانة التنفيذية للإسكوا في الإعداد للتقارير الوطنية. وشملت جهود الإعداد الأنشطة التالية:

(أ) ورشة عمل وطنية عن تقرير التنمية الرقمية للإمارات العربية المتحدة (دبي، الإمارات العربية المتحدة، 5 شباط/فبراير 2019): هدفت إلى تقديم المساعدة إلى جهات التنسيق الوطنية في إعداد التقرير الوطني ومناقشة التحديات؛

(ب) أول اجتماع إقليمي عن تقارير التنمية الرقمية في المنطقة العربية (دبي، الإمارات العربية المتحدة، 6-7 شباط/فبراير 2019): هدف إلى مناقشة مسودات التقارير الوطنية ومنهجيات جمع البيانات والمعلومات على النحو المحدد في مجموعة الأدوات التوجيهية؛

(ج) الاجتماع الإقليمي الثاني عن تقارير التنمية الرقمية في المنطقة العربية (بيروت، 19-20 آذار/مارس 2019): هو جزء من المنتدى العربي الرفيع المستوى الثاني للقمة العالمية لمجتمع

المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد هدف إلى مناقشة المسودات النهائية للتقارير الوطنية.

تقرير التنمية الرقمية في المنطقة العربية والآفاق المستقبلية

تصبّ التقارير الوطنية للتنمية الرقمية في تقرير إقليمي، هو الأوّل من نوعه، سيصدر في النصف الثاني من عام 2019. وسيتضمن التقرير الإقليمي لمحة عن التحوّلات الأخيرة في اتجاهات التكنولوجيا الرقمية وسلوكيات المستخدمين على المستويين الدولي والإقليمي. كما سيستعرض التقدم المحرز في نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية منذ عام 2015، ويقدم تحليلاً للوضع القائم في مجموعات مواضيعية رئيسية المشار إليها.

كما يقدّم التقرير تحليلاً لمجتمع المعلومات العربي من منظور التنمية. ويطرح برنامج عمل رقمياً عربياً للتنمية المستدامة، تقترحه الإسكوا على أساس دراسة عام 2018 بعنوان "التكنولوجيا الرقمية من أجل التنمية: الآفاق العربية في عام 2030"، وتحليلها للتقارير الوطنية.

ولا تكفي التقييمات الوطنية والإقليمية لمعالجة الثغرات في الاستخدام الأمثل للتكنولوجيات الرقمية لأغراض التنمية المستدامة. فلا بد من خطط وطنية، وبرامج عمل رقمية حديثة أو محدّثة، تبقى قابلة للتكييف والتحديث الدوري. وستُجري الإسكوا، في عام 2020، مزيداً من الدراسات التحليلية والمشاورات مع الدول الأعضاء بشأن الدروس المستقاة من العمليات المذكورة والتطورات التكنولوجية الجديدة، تقوم على أساسها بتقديم مقترحات سياسية محدّثة.

ويُتوقَّع أن تُجري تقييمات وطنية وإقليمية مجدداً في عام 2021، بالاستناد إلى صيغة محسّنة من مجموعة الأدوات وعلى ضوء موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعامي 2020 و2021.

يشارك في هذا العمل حاليا 4 قطاعات متخصصة في الإسكوا، و10 دول عربية، وعدد من المنظمات الدولية والعربية.

ثالثاً - الخلاصة

وإذ تستند الأجندة الرقمية العربية على مجموعة الدراسات المذكورة أعلاه، فأنها تسعى لتكون وثيقة شاملة، تغطي مجمل القضايا الهامة، وتسلط الضوء على متطلبات التكامل الإقليمي بما يحقق مصلحة دول المنطقة وبما يعود عليها بالخير ويخدم جهود التنمية فيها.

سوف تقوم منظمة الإسكوا باطلاع نقاط الاتصال في حكومات الدول العربية المشاركين في إعداد التقرير العربي للتنمية الرقمية، على النسخة الأولى من تلك الوثيقة بهدف إعطاء مرئياتهم وموائمتها مع التقارير الوطنية، وللمشاركة في إعداد الأجندة الرقمية العربية المزمع إصدارها قبل نهاية العام. وسوف تتشرف منظمة الإسكوا عند صدور النسخة النهائية من الوثيقة أن تضعها تحت تصرف جامعة الدول العربية ومجلس وزراء الاتصالات العرب بحيث يمكن أن تعتمد كوثيقة مرجعية تستعين بها الجامعة في إعداد الدراسات الاستراتيجية، لاسيما لإثراء الجهود القائمة في فريق بلورة الإستراتيجية لإعداد الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

واللجنة الموقرة مدعوة بما يلي:

1- تقديم مقترحات لسُبُل المضي قدماً لا سيما بشأن تعزيز التعاون مع الأمانة العامة للجامعة العربية والأمانة التنفيذية للإسكوا في تكامل الخطط والاستراتيجيات الإقليمية (مرفق شكل توضيحي)

2- حث الدول العربية على الاستمرار في تقييم التنمية الرقمية على المستوى الوطني، ولا سيما في مساعدة جهات التنسيق الوطنية على التواصل مع جميع الجهات الحكومية المعنية من أجل إجراء التقييم، وربط التنمية الرقمية بالتنمية المستدامة والتخطيط الوطني الأوسع نطاقاً.

3- حث كافة الدول العربية كذلك على التعاون مع الإسكوا في تطوير النسخة النهائية من الأجندة الرقمية العربية.

4- الطلب من الإسكوا تقديم النسخة النهائية من الأجندة الرقمية العربية للاجتماع القادم للجنة بهدف رفعها لمجلس وزراء الاتصالات العرب في اجتماعهم القادم.